كلية الآداب
قسم التاريخ (حديث ومعاصر)

السياسة الداخلية في مصر
في عهد الرئيس السادات (١٩٧٠-١٩٨١)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
في الآداب قسم التاريخ

إعداد الباحثة
فاتن محمد الشحات عوض

إشـراف

أ . د. عبد الخالق محمد لاشين أ.د. أحمـد زكـريا الشِّـلْق

أستاذي التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب – جامعة عين شمس

القاهرة ٢٠١٧

كلية الآداب
قسم التاريخ (حديث ومعاصر)

رسالة دكتوراه

في الآداب قسم التاريخ

اسم الباحثة : فاتن محمد الشحات عوض

عنوان الرسالة: السياسة الداخلية في مصر في عهد الرئيس السادات (١٩٧٠ – ١٩٨١)

الدرجة العلمية : دكتوراه

لجنة الإشراف : أ . د. عبد الخالق محمد لاشين أ.د. أحمـــد زكـــريا الشِّـلْق

أستاذي التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

أجيزت الرسالة بتاريخ : **ختم الإجازة :**

/ / ٢٠١٧

موافقة مجلس الكلية : **موافقة مجلس الجامعة :**

/ / ٢٠١٧ **/ / ٢٠١٧**

المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
مقدمة		ج – ز
تمهيد	السادات رئيسًا للجمهورية وصراع السلطة.	١ – ٣٢
الفصل الأول	السادات ودستور ١٩٧١	٣٣ – ٧٤
الفصل الثاني	حرب أكتوبر ١٩٧٣	٧٥ – ١٤٢
الفصل الثالث	سياسة الانفتاح الاقتصادي	١٤٣ – ٢٠٢
الفصل الرابع	نظام التعددية الحزبية	٢٠٣ – ٢٤٦
الفصل الخامس	اغتيال الرئيس السادات	٢٤٧ – ٢٩٦
الخاتمة		٢٩٧ – ٣٠٠
الملاحق		٣٠١ – ٣٥٨
قائمة المصادر والمراجع		٣٥٩ – ٣٨٠

شكر وتقدير

قال الرسول الكريم " من أسدى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تقدروا فاشكروه، فإن لم تقدروا فادعوا له بالخير " صدق رسول الله .

وتأسيًا بهذا الأدب الرفيع أتوجه بخالص الشكر وامتناني للعلماء الأجلاء والمؤرخين: الأستاذ الدكتور عبد الخالق محمد لاشين والأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق على تفضلهما بمنحي عظيم الشرف بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وإعطائي الكثير من وقتهما وجهدهما لمتابعة إعداد الدراسة ومراجعتها تصويبًا وتقويمًا، وبفضل رحابة صدرهما وسعة علمهما أُنجز البحث بهذه الصورة . وتقديري واعتزازي للأستاذ الدكتور جمال معوض شقرة، والأستاذ الدكتور فطين أحمد فريد، على تفضلهما بقبول مناقشة الدراسة وتقييمها .

مع اعترافي التام بالفضل لكل من ساعدني في الإطلاع على الوثائق والبحث عن المعلومات، وزوجي الحبيب وأفراد أسرتي الكبيرة أبي الكريم وأمي الفاضلة وإخواني الأعزاء. ولا يفوتني إهداء هذا الجهد المتواضع لروح الشهداء، وكل من يعمل من أجل رفعة الوطن وأمنه واستقراره .

آملين في غدٍ أفضل

والله ولي التوفيق

الباحثة

مقدمــة

استكمالًا لدراسة فترة حكم الرئيس السادات، التي تم تناولها بالدراسة التحليلية على صعيد السياسة الخارجية وبخاصة سياسة مصر الخارجية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي وعملية التسوية بدءًا من مبادرات السلام للرئيس السادات ووصولًا إلى كامب ديفيد وعقد " معاهدة السلام " المصرية – الإسرائيلية خلال دراسة الماجستير؛ نتناول بالدراسة التحليلية النقدية السياسة الداخلية في مصر في عهد الرئيس السادات خلال عقد السبعينيات . تلك الفترة التاريخية الهامة والفريدة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر بشكل خاص، ومراحل تطور الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام، والتي تتميز بشموليتها لموضوعات وقضايا مهمة، عديدة ومتشابكة، في إطار رصد وتحليل الدور الفاعل والمؤثر للرئيس السادات.

فكان تولي السادات الحكم وانتخابه رئيسًا للجمهورية إيذانًا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ مصر المعاصر. لتتمايز الحقبة الساداتية بخصوصية شديدة كنموذج فريد لنظام حكم لم تعهده مصر من قبل؛ لما شهدته السياسة المصرية الداخلية من تغييرات جذرية فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن. لتعد تلك الفترة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر بشكل خاص، وأهم مراحل تطور الصراع العربي – الإسرائيلي وأخطرها بشكل عام.

وفي الواقع أن التطورات التي شهدتها الجبهة الداخلية في مصر خلال عقد السبعينيات، ارتكزت على إعادة هيكلة السياسة الداخلية، وفقًا لرؤية القيادة الجديدة، على نحو مغاير للحقبة الناصرية، ووفقًا لإدراكها لتطورات معطيات الظروف الإقليمية والدولية ومتغيراتها؛ لتدور الدراسة حول شخصية السادات وإلقاء الضوء عليها للوقوف على دوافعها وأهدافها في اتخاذ القرار، فهي تعد مفتاح فهم السياسة المصرية داخليا وخارجيا لمدى تأثير وانعكاس دور السادات على مسار الأحداث وتطورها في ظل انفراده بالسلطة، نظرًا لأن السياسة المصرية تستند في المقام الأول بالتركيز على دور الزعيم الفرد في ظل ضعف المؤسسات الرسمية وهامشية تأثيرها على صانع القرار، وتلاشي تفاعل القوى السياسية والعناصر التنظيمية في النظام السياسي؛ لتمثل شخصية السادات محورا هاما لطرح وتحليل أحداث الفترة التاريخية وتوجهات سياسته ورؤيته الذاتية ومدى انعكاساتها وتأثيراتها على مسار تطور السياسة الداخلية، وما آلت إليه الأوضاع العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال رصد وتحليل تسلسل موضوعاتها وتطور مسارها، ارتباطًا وانعكاسًا للسياسة الخارجية، حسب ما يقتضيه السياق العام للدراسة .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة على النحو الآتي :-

يركز التمهيد: على ملابسات ظروف تولي السادات الحكم خلفًا للرئيس جمال عبد الناصر، ومدى انعكاس ذلك على سياسته الداخلية بعدما أصبح رئيسًا للجمهورية. وبخاصة صراعه مع "مراكز القوى" وأحداث

١٥ مايو ١٩٧١، في إطار تطور الصراع العربي – الإسرائيلي وسياسة مصر الخارجية تجاهه؛ بغرض فهم أحداث تلك الفترة الانتقالية الحرجة من حكم الرئيس السادات وتحليل قضاياها، التي مثلت أهم أسس ودعائم نظام حكمه خلال عقد السبعينيات.

يتناول الفصل الأول : دستور ١٩٧١ "الدستور الدائم" وهويته، بدءًا بنشأته، ومدى مساهمة السادات في تلك النشأة، ووقوفًا على تحليل مضمون مواده وأحكامه، في إطارها السياسي والاجتماعي، وختامًا بالتعديلات الدستورية عام ١٩٨٠، وتداعياتها السياسية والاجتماعية.

بينما يعرض الفصل الثاني : حرب أكتوبر ١٩٧٣، بدءًا بالتخطيط والإعداد العسكري للحرب، منذ انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ وحتى نشوب حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، رصدًا لتطور مراحل التخطيط الاستراتيجي للحرب وتحليلها، تزامنا مع مراحل الإعداد والتحضير العملي لها، شاملًا إعداد القوات وتدريبها، وتجهيز مسرح العمليات وإعداد الدولة والتمهيد السياسي للحرب، وصولًا لقرار الحرب ونشوبها في السادس من أكتوبر ١٩٧٣، على امتداد يومياتها، وإستراتيجية السادات لإدارتها على الجبهة السياسية، انتهاءً بقرار وقف إطلاق النار، وفض الاشتباك بين القوات المتحاربة، وتقييم نتائجها العسكرية والسياسية.

واستكمالاً لسلسلة نتائج الحرب على الجبهة الداخلية يطرح الفصل الثالث: سياسة الانفتاح الاقتصادي:

رصدًا وتحليلًا لكل ما تضمنته تلك السياسة، بدءًا من التعريف بمفهوم الانفتاح الاقتصادي وتطوره، ومرورا بالعوامل الداخلية والخارجية ومدى مساهمتها في انتهاج سياسة الانفتاح، ووقوفًا على تحليل مضمون أهم القوانين والإجراءات الاقتصادية ذات الصلة، وتأثيراتها في هيكلة الاقتصاد المصري وعلاقاته الخارجية، واختتامًا بطرح أزمات وقضايا الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والثقافية.

واستكمالا للبناء السياسي الداخلي يتناول الفصل الرابع: نظام التعددية الحزبية :-

ارتكازًا على المحور الثاني حول انتهاج تجربة التعددية السياسية، وتتبع تطور مسار التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية الحزبية وأهم مظاهرها، ما بين الإطار السياسي والقانوني، وصولًا إلى تقييم التجربة ومدى مساهمتها في تحقيق الديمقراطية من خلال انعكاساتها السياسية والاجتماعية ومحاولة الربط بين تداعيات كل ذلك وما تعانيه الحياة الحزبية والسياسية في مصر من إشكاليات.

واختتامًا بالفصل الخامس، بتصور حادث اغتيال الرئيس السادات، بحثا وراء أسراره وخفاياه: بدءًا من تطور علاقة السادات بالجماعات الإسلامية، وإستراتيجيتهم في العمل السياسي وصولًا إلى نقطة اللاعودة، وتوترات الجبهة الداخلية، ما بين الصراع الذي اختلقه السادات مع البابا شنودة وأحداث الفتنة الطائفية من

جانب، وصراع القوى داخل مؤسسة الحكم، انتهاء بقرار اعتقالات سبتمبر ١٩٨١، تعبيدا للطريق إلى المنصة. لنختتم دراستنا بمشهد المنصة واغتيال الرئيس السادات، ذاك المشهد المروع الذي لا يزال ماثلًا في الذاكرة وعالقًا بالأذهان.

وترجع أهمية موضوع الدراسة إلى عدة اعتبارات، لعل أهمها :

حداثة الفترة التاريخية ومعاصرتها، والتي تعد من أخطر مراحل التاريخ المصري الحديث والمعاصر بشكل خاص وأهم وأخطر مراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام؛ لما شهدته تلك الحقبة من أحداثًا هامة تركت بصمات واضحة على السياسة الداخلية المصرية ومستقبل السلام في منطقة الشرق الأوسط وخريطة الوطن العربي ، واعتقادًا بأن الموضوع لم يطرح للدراسة العلمية من قبل؛ نظرًا لحداثة الفترة التاريخية وندرة وثائقها ومشقة البحث في سبر أغوارها. وبقاء نموذج نظام حكم السياسة الساداتية وتداعيات سياسته على المجتمع المصري وربما إلى الوقت الراهن.

كما تتناول الدراسة فترة تاريخية ذات أبعاد مهمة في تاريخ مصر المعاصر وتاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث شهدت الفترة أحداثًا تركت بصمات واضحة على السياسة الداخلية المصرية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط ومسار خريطة المنطقة برمتها؛ بما فرضته الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة "حرب أكتوبر ١٩٧٣ "؛ فالهدف من تلك الدراسة ليس تحليل قضايا السياسة الداخلية المصرية وموضوعاتها خلال عقد السبعينيات ومتابعة تطورها فحسب، بل تهدف أيضًا إلى إلقاء الضوء على دور السادات وانفراده باتخاذ القرار وتداعيات ذلك على المجتمع المصري. وأخيرًا شخصية السادات ذاته، تلك الشخصية الغامضة التي مثلت مجالًا خصبًا للبحث والدراسة لما ثار حولها من جدل دائر على الساحة السياسية ما بين الإعجاب بلا تحفظ إلى الهجوم بغير حدود. وبشكل عام تكمن أهمية الدراسة التاريخية لتلك الفترة كمدخل لفهم وتحليل ما نحن بصدده وحاجتنا لمثل هذه الدراسة الآن، وضرورتها لرسم ملامح مستقبل السياسة الداخلية للدولة المصرية على نحو أفضل، طبقًا لاستراتيجية عليا للدولة ووفقًا لمصالحها الوطنية، في ظل حياة ديمقراطية سليمة تحفظ الحقوق والحريات وتحقق العدالة الاجتماعية لصالح الأغلبية، بمنأى عن أيديولوجيات وتوجهات قادتها نسبيا إلى حد ما.

وعموما اعتمدت الدراسة على ما توفر لنا من المصادر الأصلية :

وفي مقدمتها الوثائق غير المنشورة الخاصة بأحداث مايو ١٩٧١، وحكم محكمة الثورة الدائرة الأولى: قضية الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ المدعي العام الاشتراكي المتهم فيها شعراوي جمعة وآخرون، فضلًا عن وثائق وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، ملف الوثائق العسكرية للعمليات الدفاعية والتعرضية للقوات المسلحة منذ حرب يونيو ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣. ووثائق إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع ، فرع المعلومات، دراسة الأحزاب السياسية في إسرائيل، أرشيف إدارة المخابرات، القاهرة ١٩٨٥ .

إلى جانب، محفوظات دار الوثائق القومية؛ وثائق وزارة الخارجية المصرية، الخاصة بمرحلة الإعداد لحرب أكتوبر على صعيدي الجبهة الداخلية والتمهيد السياسي للحرب على المستوى الخارجي، ووثائق مجلس الوزراء ووزارة التخطيط وهيئة الاستثمار، ومذكرات وتقارير معهد التخطيط القومي ومحاضر جلسات الاتحاد الاشتراكي، كذلك محاضر جلسات لجنة تحضير مشروع دستور ١٩٧١ ، المحفوظة بأرشيف مجلس الشعب. أما الوثائق المنشورة، فكان أهمها، قضية تنظيم الجهاد، أسباب الحكم في قضية الجناية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢، محكمة أمن الدولة العليا، وقوانين ونظم المدعي العام الاشتراكي ومبادئ وأحكام محاكم القيم، وتقارير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وأبحاث ومناقشات المؤتمرات العلمية الاقتصادية للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع عن الاقتصاد المصري خلال عقد السبعينيات. وكذلك مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات، وأخيرًا مضابط مجلس الشعب والنشرة التشريعية المعاصرة لفترة الدراسة، فضلا عن فيض هائل من المذكرات السياسية للعديد من القادة السياسيين والعسكريين الذين عاصروا الفترة وشاركوا فيها سواء مصريين أو عرب أو إسرائيليين وأجانب؛ أمريكيين بخاصة، بالإضافة إلى ما أمكن الإطلاع عليه من بحوث ودراسات علمية لكثير من الباحثين . العرب والأجانب . ممن تناولوا بعض جوانب موضوع الدراسة. بالإضافة إلى الوثائق باللغة الأجنبية وفي مقدمتها، الوثائق البريطانية، وثائق مكتب رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر، مكاتبات مخابرات الكومنولث الخاصة بزيارات نائب رئيس جمهورية مصر العربية حسني مبارك. والوثائق الأمريكية، وثائق أرشيف الأمن القومي الخاصة بحرب أكتوبر ١٩٧٣، ووثائق المخابرات المركزية الأمريكية، ووثائق مكتبة جيرالد فورد الخاصة باتفاق فض الاشتباك الثاني ١٩٧٥، وخطابات الرئيس السادات للرئيس فورد بشأن الاقتصاد المصري والمساعدات الأمريكية، وتقارير البنك الدولي ووثائق صندوق النقد الدولي، كما هو موضح بثبت قائمة المصادر والمراجع.

<u>أما منهج البحث</u> الذي تم اتباعه لمعالجة موضوع الدراسة فهو المنهج التاريخي التحليلي النقدي القائم على عرض الوقائع التاريخية ومقارنة الروايات بصددها واستنباط الحقائق وما ترتب عليها من نتائج وتداعيات، من خلال الطرح التفصيلي والتفسير الدقيق لدوافع الحدث وأهدافه بالإضافة إلى الاستعانة بالخرائط والجداول. وانتهاءً بخاتمة لأهم النتائج وما تطرحه من حلول لبعض إشكاليات الدراسة بشكل عام.

وأخيرا فإنني أرجو أن أكون قد أصبت جانبًا من التوفيق والموضوعية في هذه الدراسة، التي أتمنى أن تكون إسهاما جادًا ضمن جهود علمية مخلصة تتناول بكل موضوعية والتزام تاريخنا الوطني ..

والله من وراء القصد

الباحثة

تمهيد

السادات رئيسًا للجمهورية

أولًا: تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة .

ثانيًا: أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ والصراع على السلطة.

بنجاح ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ ، واستيلاء الضباط الأحرار على السلطة، وتولي مجلس قيادة الثورة الحكم؛ دخل السادات سدة الحكم ودهاليز السلطة، وخاض جميع جولات العراك السياسي داخل النخبة الحاكمة طوال العهد الناصري، بأسلوبه الخاص وإستراتيجيته البراجماتية، التي أوصلته في نهاية المطاف إلى رئاسة الجمهورية بحنكة ودهاء، اكتسبها من خلال تمرسه الطويل بالعمل السياسي السري قبل ثورة يوليو، فتطبع بالمغامرة والتمويه والتآمر؛ فأضحى بارعًا في الاتصال بقوى مختلفة ومتعارضة في الوقت نفسه: علاقته بجماعة الإخوان المسلمين، السراي وبالأدق "الحرس الحديدي" من خلال الدكتور يوسف صديق، وعلاقته بالألمان، وقيادة الضباط الأحرار، ومحاولات قتل النحاس باشا، واغتيال أمين عثمان وزير المالية . مما آزر السادات ليظل ضمن النخبة الحاكمة، كونه "كامنًا مطيعًا"؛ للتمويه والتآمر، ولم يكن هذا يعيب السادات أو ينال من وطنيته[١]. فكان بعيدًا عن الصراعات والتناحرات، التي أطاحت بالكثيرين وأودت بحياة الآخرين؛ فقد آثار الانسحاب السلبي بتقديم استقالته تارة، والعزوف بنفسه وعدم الاشتراك في المشاحنات والصراع على السلطة، تارة أخرى. كان من الواضح أن نشوة الحكم قد بدأت تلعب برؤسهم، فقسموا البلاد إلى مناطق نفوذ لهم ولمن حولهم من أقارب وأصدقاء؛ " للحكم بريقًا يمكن أن يخلب لب الثوار، ويلعب برؤسهم" [٢].

وبدت الفرصة سانحة أمامه للعب دور أكبر، وتقدم الصفوف الأمامية، وأصبح الأقرب لدى الرئيس عبد الناصر نفسيا وسياسيا، عقب هزيمة ١٩٦٧ ، وانتحار المشير عامر[٣]. فكان اختيار عبد الناصر للسادات ليكون نائبًا لرئيس الجمهورية قبل سفره بلحظات إلى مؤتمر القمة في الرباط عام ١٩٦٩، وإصراره على حلف اليمين ونشر ذلك في الصحف؛ قد أثار حقد الكثيرين؛ فازدادت حدة الصراع الأيديولوجي، لعدد من المواقف المعادية لشخص السادات، وللعداء المضاد من السادات ذاته، وبداية لتفجير الصراع بين السادات و"مراكز القوى" [٤] .

وكما كان قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتولي أنور السادات منصب نائب رئيس الجمهورية، أيا كانت الدوافع، نقطة تحول مهمة في حياة السادات ومستقبله السياسي، ومحطة وصول على الطريق إلى رئاسة مصر وتولي السلطة، كانت أيضا زيارة السادات "ثالث مسئول رفيع المستوى في الجمهورية العربية المتحدة بصفته رئيس مجلس الأمة المصري " وكمبعوث غير رسمي للرئيس جمال عبد الناصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية*

---

١ – مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات، سنوات الانتصار وأيام المحن [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ٢٠٠١] ، ص ١٧٢ – ١٧٣ . ولمزيد من التفاصيل انظر، فاتن عوض، السادات رئيسا للجمهورية واتفاقيات كامب ديفيد، ماجستير منشور، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١١، ص ٥ – ٢٢.

٢ – للطلاع على تفاصيل الصراع داخل مجلس قيادة الثورة – الذي انتهى عام ١٩٦٦ – والنخبة الحاكمة خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر، من جهة، وحملة الإشاعات والحرب التي شنها بعض أعضاء النخبة الحاكمة ضد السادات، وتقديمه استقالته مرتين، الأولى عام ١٩٥٣، والثانية عام ١٩٥٥،انظر، أنور السادات البحث عن الذات، قصة حياتي [القاهرة : المكتب الصري الحديث، ط ١، ١٩٧٨]، ص ١٣٧– ١٣٨، ص ١٤٢، ص ١٧٧ – ١٧٨ .

٣ – انظر، جيهان السادات، سيدة من مصر [القاهرة : المكتب المصري الحديث، ط١، ١٩٨٧] ، ص ١٨٤– ١٨٥، ص ٢٨٦ – ٢٩٤ .

٤ – قراءة في أوراق السادات، بقلم أنيس منصور [القاهرة : دار المعارف، ط٣، ٢٠٠٩] ، ص ٤١٣ – ٤١٤ . وربما كان قرار الرئيس عبد الناصر، ضمن أمور عديدة، جزء من استراتيجية التهديد بترك الحكم والتنازل عن السلطة لشخص موال للولايات المتحدة الأمريكية، يحل محله، ما لم تصل القوات السوفيتية بصواريخها وطائراتها إلى القاهرة؛ لمواجهة الغارات الإسرائيلية التي كانت تهدد العمق المصري، وذلك أثناء زيارته السرية لموسكو خلال الفترة من ٢٢ – ٢٥ يناير ١٩٧٠، راجع، أمين هويدي، الفرص الضائعة [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط١ ١٩٩٢] ، ص ٢٠٩ .

* للوقوف على تطورات العلاقات المصرية الأمريكية خلال تلك الفترة، انظر، دراسة فطين أحمد فريد، العلاقات المصرية الأمريكية، ج٢ ، القاهرة ٢٠٠١.